مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٢٧
الخميس، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد حسمي أغام .... (ماليزيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	....	السيد غرانوفسكي
الأرجنتين	....	السيد بتريا
البحرين	....	السيد بو علاي
البرازيل	....	السيد فونسيكا
سلوفينيا	....	السيد تورك
الصين	....	السيد شن غوفانغ
غابون	....	السيد دانغي ريواكا
غامبيا	....	السيد جاغني
فرنسا	....	السيد ديجاميه
كندا	....	السيد فاولر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	....	السير جيرمي غرينستوك
ناميبيا	....	السيد أنجابا
هولندا	....	السيد هامر
الولايات المتحدة الأمريكية	....	السيد بيرلي

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

جلسة إحاطة إعلامية يعقدها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

جلسة إحاطة إعلامية يعقدها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا

الرئيس (تكلّم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله، ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أوجّه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1999/829، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، وإلى تقرير رئيس اللجنة المرفق.

وسيستمع مجلس الأمن، في هذه الجلسة، إلى إحاطة إعلامية من ممثل كندا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، سعادة السفير روبرت فاولر، أعطي السفير فاولر الكلمة.

السيد فاولر (كندا) (تكلّم بالإنكليزية): أود أن أتقدم إليكم بالشكر، يا سيادة الرئيس، وإلى زملائنا في مجلس الأمن على تنظيم جلسة الإحاطة المفتوحة هذه للمجلس بشأن موضوع أرى أن له أهمية كبيرة لعضوية المنظمة الأوسع.

وكما ذكرت في المشاورات غير الرسمية بالأمس، ما آمل أن أفعله هذا الصباح هو أن ألخّص بإيجاز العمل الذي اضطلع به بوصفي رئيسا للجنة جزاءات أنغولا منذ شهر كانون الثاني/يناير، وذلك تحديدا للإشارة إلى الزيارات التي قمت بها ولخطة عملي في السنة المقبلة، حتى يتسنى لأعضاء المجلس وعضوية المنظمة الأوسع تفهم تلك الخطة والإسهام فيها بأي شيء يرونه مناسبا.

ولعل بوسعي البدء ببيان لما هو غاية في الوضوح وألاحظ أن لجنة جزاءات أنغولا تسمية مغلوطة بعض الشيء. فاللجنة أنشئت لتطبيق الجزاءات التي أقرها مجلس الأمن ضد الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا)؛ وليست هناك جزاءات ضد أنغولا. وأظن أن من الضروري تحاشي أي لبس بشأن هذه النقطة.

وترمي الجزاءات ضد اتحاد يونيتا إلى المساعدة في تهيئة الظروف لاستئناف الحوار السياسي داخل أنغولا بغية تحقيق نهاية دائمة لحرب أهلية استمرت ما يتجاوز العقدين. وقد أدت الحرب إلى موت أكثر من مليون شخص. وهناك الآن أكثر من ١,٧ مليون مشرد داخل أنغولا، حيث تشرد ٩٠٠ ٠٠٠ منهم منذ شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي فقط، وكل ذلك من شعب يقل عدده عن ١١ مليون نسمة.

ووفقا لما أورده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يوجد هناك أكثر من مليوني شخص من المتضررين من الحرب في أنغولا، ويعني ذلك وجود مليوني شخص يتحركون جيئة وذهابا عبر خطوط المعارك وعبر حقول الألغام التي تبثها حكومة أنغولا واتحاد يونيتا على حد سواء. والجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا ليست عقابية من حيث المدى المقصود لها أو تصميمها، وبالإمكان الحد من مفعولها، كما تلاحظ قرارات مجلس الأمن على نحو محدد جدا، للإعراب عن التغيرات الجغرافية - السياسية.

ومن بين المبادئ التي نعمل على أساسها في لجنة الجزاءات أن هذه الحرب لا يمكن وقفها إلا عن طريق الحوار السياسي، ونحن ننوي بذل كل ما في وسعنا للحد من قدرة اتحاد يونيتا على مواصلة خيار الحرب. اننا لا نحلم بتحقيق الكمال؛ بل إن ما نرمي إليه هو تقليل قدرة اتحاد يونيتا على شن الحرب، أي تقليل دخل الاتحاد من مبيع الماس وزيادة تكاليفه في شراء الأسلحة.

هدفنا هو أن نزود الجزاءات التي لم تكن فعّالة حتى الآن بأنياب ومخالب وأن نوضح بجلاء أن انتهاكات نظام الجزاءات لم تعد بدون كلفة - أي أن نضع حدا لثقافة الإفلات من العقاب التي تحيط بنظام الجزاءات في هذه المنطقة منذ وقت طويل.

ونود أن نؤكد بوضوح أن هناك توافقا واسعا في الآراء داخل المجلس وداخل المنظمة عموما بشأن هذه النوايا وبشأن التزامنا الجماعي بتطبيق هذه الجزاءات بطريقة قوية وفعالة وأن نوضح تحديدا أن الناس مهتمون بهذا الأمر وأنهم يراقبون ما يحدث.

باختصار، إن الجزاءات المعنية وضعت في أوائل عام ١٩٩٣، وهي تتضمن بنودا تحظر مبيع الأسلحة لاتحاد يونيتا وإمداده بها وتقديم أشكال الدعم العسكري الأخرى له. وهناك جزاءات ضد تمثيل اتحاد يونيتا في الخارج وضد سفر أعضائه وضد البالغين من الأسر ذات العلاقة المباشـــرة بقيادة اتحاد يونيتا؛ وجزاءات ضد مبيع المنتجـــات النفطية إلى اتحاد يونيتا أو إمداده بها؛ وجزاءات ضد تزويد اتحاد يونيتا بأموال أو موارد مالية؛ وقبل سنـــة مضـــت، فرضـــت جزاءات محددة جدا ضد تصدير اتحاد يونيتا للماس.

وسأعلق الآن على الخطوات التي تتخذها اللجنة لتزويد هذه الجزاءات بالقوة والفعالية. أولا، قمنا أنا، بصفتي الرئيس، ومع ديفيد أنجيل، بزيارتين إلى أفريقيا وأوروبا. ثانيا، نحن بصدد إعلان إنشاء فريقي خبراء أذن المجلس بهما بموجب قرار اتخذه في أوائل أيار/مايو. وسيوفـّر هـــذا الفريقان للجنة لأول مرة قدرة مستقلة للبحث والتحري.

وإذ أتحدث عن زميلي ديفيد أنجيل، يجدر بي أن أشير إلى أن ديفيد يوفـّر الدماغ المفكـّر والطاقة لكل شيء أقوم به لحفز جهودنا المشتركة لوضع حد للحرب الأهلية في أنغولا، وأنا أقدر المساعدة التي يقدمها في هذا الشأن تقديرا بالغا.

في شهـــر أيار/مايو قضيت ٢٠ يوما في وسط أفريقيا وجنوبها حيث زرت أنغولا وبوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وناميبيا. وفي كل من هذه البلدان لقيت الترحيب الحار والتشجيع على جعل هذه الجزاءات فعـّالة. وقد أعرب من التقيت بهم من القادة الأفريقيين عن قلق حقيقي إزاء احتمال أن تستمر الحرب الأهلية في أنغولا إلى ما لا نهاية. وأعربوا أيضا عن القلق من أن الارتباط بين ما يحدث في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن يتسبب في زعزعة استقرار المنطقة بقدر كبير وأنه يحمل في داخله بذور توسـُّع الصراع.

وقد أعرب لي من التقيت بهم عن شعور حقيقي بالمرارة إزاء أثر الجزاءات حتى اليوم، بل إزاء التزام مجلس الأمن بهذا الأمر. كما أعربوا لي عن استعداد واضح للنظر في اتخاذ خطوات عملية لإضفاء القوة والفعالية على الجزاءات الحالية. والقنابل التي انفجرت في لوساكا في هذا الربيع ذكـَّرت الجميع بالحاجة الملحة لتخفيف التوتر بين أنغولا وزامبيا. وفي هذا الصدد، ألاحظ الالتزام الكبير لوزير خارجية سوازيلند، ألبرت شابانغو، الذي بذل جهودا متصلة لإزالة هذه التوترات، والذي حقق في رأيي نجاحا كبيرا. وأعتقد أن ذلك النجاح كان واضحا بشدة في اجتماع قمة منظمة الوحدة الافريقية الأخير في الجزائر.

وقد رميت من القيام بتلك الزيارات أن استكشف تدابير تحسين فعالية الجزاءات ضد اتحاد يونيتا، وأن أحث الحكومات على وضع قوانين ونظم وأوامر محلية وما إلى ذلك لإعطاء قوة قانونية لهذه الجزاءات داخل الولايات القضائية لجميع الدول الأعضاء، ولأرجو من جميع الذين التقيت بهم أن يمدوني بالمعلومات، لا سيما المعلومات المؤكدة بشأن مسألة خرق الجزاءات. وهناك شـُح تام في المعلومات الدقيقة في هذا المجال، وبدون تلك المعلومات لا يمكننا ببساطة أن نقوم بواجبنا.

ولم يكن هدفي بالتالي التحقق من صحة مزاعم بعينها، حيث أن تلك مهمة ليس لي لا الوقت ولا المؤهلات للقيام بها. وقد أسفرت رحلتنا الأفريقية عن طائفة من ١٤ توصية أولية أدرجت في تقرير قدمناه للمجلس في أوائل حزيران/يونيه. وأهم التوصيات - التي سيتولى أمرها الفريقان لمواصلة السعي لتنفيذها - تطرح إمكانية إيفاد مراقبين لرصد تنفيذ الجزاءات في الميدان في المنطقة، وتتناول مسألة المراقبة والمنع الجويين، وتقترح إقامة تعاون وثيق مع منظمة الشرطة الجنائية الدولية (إنتربول) وغيرها من المنظمات الدولية.

وتضمنـَّت رحلتنا أيضا مناقشة مطولة للتطبيق الفعـّال للجزاءات ضد اتجار اتحاد يونيتا بالماس. وفي هذا الصدد، التقينا عدة مرات مع موظفين تنفيذيين من شركة دي بيرز ومع الشركات شبه الحكومية العاملة في مجال الماس في أنغولا وناميبيا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا. واستنتاجاتنا الأولية من تلك الرحلة هي أن أوساط الماس الصناعية ترغب حقا في أن تشارك في إيجاد حل لهذه المسألة، ليس لأن ذلك هو الأمر الصواب الذي يتعيـَّن القيام به أو لأن القانون يأمر بذلك، وإنما لأن من الواضح أن التصرف بخلاف ذلك لا يتفق مع المصالح الاقتصادية لصناعة الماس.

وبطبيعة الحال إن هدفنا ليس إلحاق ضرر استتباعي بتجارة الماس. فبوتسوانا وناميبيا، مثلا، بلدان يعتمدان اعتمادا هائلا على صناعة الماس، التي تعادل تقريبا نصف إنتاجهما المحلي الإجمالي. ولذا، فإنه ليس من مصلحة أحد أن يرى الضرر يلحق بصورة عامة بصناعة الماس، ونحن نسعى تحديدا إلى مراقبة جزء ضئيل من

تجارة الماس التي تتعلق بتجارة اتحاد يونيتا بالماس.

بعد قول ذلك يُعتقد عموما أن السيد سافيمبي جنى مبلغا يتراوح بين ٣ و ٤ بلايين دولار من عائدات الماس في السنوات الثماني الماضية، ونعتقد أننا يمكن أن نتخذ خطوات عملية للحد من الأرباح التي يجنيها من هذه التجارة. ومع مراعاة أن الماس يمثل أكبر تركيز للقيمة في العالم، فإن الماس سيصل إلى الأسواق في مكان ما وبطريقة ما، والذي نريد أن نفعله هو أن نضمن أنه عندما يطرح في الأسواق، وعندما يجني اتحاد يونيتا الأرباح، أن نجعل هذه الأرباح محدودة قدر ما نستطيع. ونأمل أن نتمكن من الاضطلاع بذلك من خلال توحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ووضع شهادات منشأ موحدة وموثوقة. وسينظر الفريقان في ذلك - بالتعاون مع صناعة الماس، والبلدان المصدرة والمستوردة والأسواق - بتفصيل أكبر إبان السنوات القليلة المقبلة.

وآمل أن يجد أي حل نتوصل إليه فيما يتعلق بالرقابة على تصدير الماس غير المشروع والاتجار به تطبيقاته المفيدة في أماكن أخرى، كما بالنسبة لسيراليون مثلا، إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وقمت بزيارتي الثانية قبل أسبوعين. وقد اشتملت على زيارات لأوروبا وأسواق الماس في بلجيكا والمملكة المتحدة. وقمنا بزيارة أوكرانيا بوصفها بلدا من بين عدة بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية يُزعم أنها تنتهك الجزاءات، ومقر منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) في فرنسا. وبمساعدة رئيس المجلس في الشهر الماضي، السفير جاغني، التمسنا الإذن ودعينا إلى مخاطبة مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعها المعقود في الجزائر قبل أسبوعين.

ومن وجهة نظري، كانت الزيارة الثانية مفيدة للغاية. وأوجزت نتائجها في تقرير أصدرناه مساء أمس وأعتقد أنه معروض على أعضاء المجلس وسيتوفر عن طريقكم، سيدي، لدى الفراغ من ترجمته بالكامل، إن لم يكن ذلك قد تم فعلا.

وبالنسبة لهذه الزيارة الأخيرة كانت لدينا ثلاثة أهداف رئيسية. وكان الهدف الأول التعبير عن حقيقة أن العديد من الناس في أماكن كثيرة أصبحوا الآن أكثر وعيا بحقيقة وأغراض هذه الجزاءات وبدأوا يأخذونها على محمل الجد. وحملنا هذه الرسالة إلى منظمة الوحدة الأفريقية، وإلى مجلس الشراكة الأطلسي/ الأوروبي في مقر منظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل، وإلى آخرين كثيرين. ونحن ممتنون للإقرار الجازم بأهمية الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي.

ثانيا، قمنا بتقصي الفرص لزيادة التعاون مع المنظمات الأخرى، بما في ذلك الانتربول، ومنظمة الجمارك العالمية، واللجنة الأوروبية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على سبيل المثال لا الحصر.

ثالثا، ناقشنا تدابير محددة لتنفيذ الجزاءات الحالية. ومن الأمثلة على ذلك الخطوات التي اتخذتها أوكرانيا لضمان التقيد وهي مبينة في التقرير الذي أصدرناه مساء أمس.

وقد واصلنا مناقشاتنا مع صناعة الماس من خلال تمضية يوم مع منظمة البيع المركزية في لندن والاجتماع في أنتورب مع الرابطة الدولية لصانعي الماس ومع الاتحاد العالمي لبورصات الماس وغيرها. وتلقينا المزيد من الأدلة والتأكيدات على أن الصناعة لا تزال تود أن تكون جزءا من الحل وهي ملتزمة بهذا الهدف. وآمل أن يتبين ذلك عن طريق تعاون الصناعة مع فريقي الخبراء في الأشهر المقبلة.

والتقدير المعروض على المجلس يتضمن المزيد من التوصيات، بما في ذلك الدعوة إلى تقديم المساعدة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل بناء القدرات لتنفيذ الجزاءات والتوصية بالتماس تحقيق التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وهو تعاون وصل إلى درجة كبيرة فعلا من أجل إعادة تأكيد إدراجهما التقيد بقرارات مجلس الأمن التي تنص على الجزاءات في المعايير التي تستخدمها المنظمتان لدى النظر في طلبات الانضمام.

وهناك توصيات أخرى تتضمن التعاون مع منظمة الجمارك العالمية؛ وإنشاء فريق عامل بين الانتربول والفريقين للنظر في أساليب أخرى لتحديد منتهكي الجزاءات وأنشطة انتهاك الجزاءات والتطبيق الفعال للجزاءات؛ وزيادة التعاون بين الدول الأعضاء المهتمة بالأمر، وبخاصة الدول المستوردة والمصدرة للماس، بغية مواءمة الإجراءات والوثائق الخاصة باستيراد وتصدير الماس الخام، وربما بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية، بغية تحديد إجراءات جمركية جديدة ووثائق موحدة.

وتتمثل الخطوة التالية في إنشاء فريقي الخبراء، اللذين انشئا بتفويض من المجلس في القرار ١٢٣٧ (١٩٩٩)، في بداية شهر أيار/مايو. والغرض من هذين الفريقين، كما اذكر، هو جمع المعلومات عن انتهاكات الجزاءات والتوصية باتخاذ تدابير تضع حدا لتلك الانتهاكات وتتحسن تنفيذ الجزاءات. وسيتناول أحد الفريقين، الذي سيضم ستة خبراء مصادر الإيرادات والتمويل والإمدادات النفطية لاتحاد يونيتا - وهي الموارد التي تمكن اتحاد يونيتا من مواصلة الحرب. والفريق الآخر، الذي سيضم أربعة أعضاء، سيتناول مصادر الدعم العسكري لاتحاد يونيتا والطريقة التي ينقل بها السيد سافيمبي هذا الدعم إلى الجزء الخاضع لسيطرته من أنغولا.

ويحدوني الأمل في أن يعمل هذان الفريقان بصورة وثيقة وفعالة كوحدة واحدة، أثناء ولايتهما التي تستمر ستة أشهر. وأتوقع أن أقوم بترشيح أعضاء الفريقين في الأيام القليلة القادمة وأن أقوم بتعيينهم - وذلك بطبيعة الحال في أعقاب التشاور مع أعضاء المجلس. وسأرشح للرئاسة سفيرا سابقا لدى أنغولا، وأحد كبار الضباط العسكريين من المنطقة دون الإقليمية لترؤس الفريق الثاني. والترشيحات للفريق الأول ستشمل خبراء في كل من المجالات الأربعة غير العسكرية التي تشملها الجزاءات - أي، الماس، والنفط، والتمويل، والسفر والتمثيل، فضلا عن مقرر لامع. والترشيحات للفريق الثاني ستشمل تعيين خبيرين في الجمارك لديهما خبرة في لجنة التحقيق في رواندا وخبير معترف به في موضوع الأسلحة الصغيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، التمست من حكومات عديدة في المنطقة إتاحة الفرصة للفريقين للاستفادة من خبرتهم الفنية بشأن الماس - وهي خبرة ستكون أساسية لنجاح الفريقين في هذا المجال. ولن يكون هناك أكثر من خبيرين من نفس البلد. وكما يبين الإطار المفاهيمي للفريقين، فإن نائبي رئيس الجزاءات - أي السفير بتريا، سفير الأرجنتين ورئيسنا الحالي للمجلس، السفير حسمي، سفير ماليزيا - وافقا على المساهمة في أعمال الفريقين.

ختاما، لقد تشجعت كثيرا بالاستجابة التي تلقيناها حتى الآن. لقد بدأت الجزاءات تؤخذ على محمل الجد. ويشجعني بوجه خاص الإجماع والدعم داخل مجلس الأمن، وأشكر جميع الزملاء في المجلس عميق الشكر على هذا الدعم. واعتقد أن هذا مجال - ولربما لا توجد اليوم مجالات كثيرة تماثله - نتفق فيه اتفاقا تاما على مسألة، واعتقد إننا جميعا ملتزمون بهذا العمل وبرؤية ما إذا لم يكن بمقدورنا بالتالي إنهاء هذه الحرب الإجرامية في أنغولا في وقت مبكر.

وتوخيا لذلك، نحتاج بطبيعة الحال إلى التعاون النشط من جميع الدول الأعضاء - أي الدول الأعضاء من خارج المجلس، وإننا نحتاج إلى هذا التعاون لمساعدتنا في تطبيق الجزاءات بتوفير المعلومات لنا عن حالات محددة لانتهاك الجزاءات وبإبلاغنا أيضا بوجهات نظرها وإسدائها المشورة لنا حول الطريقة التي قد ننظر بها إلى الأمور بصورة مختلفة أو النظر في نهج مختلفة. وإننا، بطبيعة الحال نحتاج إلى مساعدة جميع الدول الأعضاء في المنظمة لتدلل من خلال أقوالها وأفعالها على أنها أيضا تريد لهذه الجزاءات أن تنجح.

ونحن نتطلع، بطبيعة الحال، إلى إقامة شراكات تعاونية مثل تلك التي ذكرتها مع الانتربول، تظل قائمة ما دامت الجزاءات سارية. وهذه قد تخدم أيضا مصالحنا الجماعية في المجلس فيما يتعلق بنظم جزاءات أخرى في أماكن أخرى.

سيدي الرئيس، أشكركم على تيسير عقد هذا الاجتماع والسماح لي بالإدلاء بهذا التقرير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كندا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أشكر السفير فاولر على تنوير أذهاننا بإحاطته الإعلامية. إننا نقدر تقديرا كبيرا نهجه النشط بصفته رئيسا للجنة الجزاءات المتعلقة بأنغولا. إن السفير فاولر قد مس، في إحاطتيه الإعلاميتين، نقطة أساسية تكمن في لب المشاكل المصاحبة لتنفيذ الجزاءات، وهي عدم توفر معلومات استخبارية دقيقة. وبعض أهم توصيات السفير فاولر يراد بها أن تتناول بالتحديد هذه المشكلة مستقبلا. ومن الواضح أن عمله ذو أهمية أوسع نطاقا: أنه يوفر إطارا قد تستخلص منه نظم أخرى للجزاءات دروسا مفيدة.

وإننا نتطلع إلى بدء عمل فريقي الخبراء اللذين سينظران في المسائل الأكثر تفصيلا الخاصة بانتهاكات محددة للجزاءات. ويسرنا أيضا أن الجزء الأكبر من هذه

الممارسة يمكن أن يمول من الميزانية العادية بالشكل المناسب لأنشطة مثل تلك التي تهم أعضاء الأمم المتحدة جميعا.

إن السفير فاولر طرح خلال إحاطته الإعلامية الأولى ١٤ توصيـة، مـن بينها إمكانية وزع مراقبين لرصد الجزاءات في المنطقة يمكنهم أن يقوموا بدور هام في جمع معلومات أكثر تفصيلا بشأن الانتهاكات المحتملة للجزاءات. ونحن نؤيد هذه الفكرة، لكننا نود أن نكرر الإعراب عن قلقنا بشأن المسألة الصعبة الخاصة بسلامة هؤلاء المراقبين، الذين سيكون عليهم أن يعملوا في بيئة تتعرض فيها مصالح كبيرة للخطر.

ومما يثير اهتماما خاصا أيضا التوصية ١٨ من التقرير الأخير التي تقترح إنشاء رابطة مباشرة بين اللجنة ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية. وهذا التعاون بين هاتين المنظمتين ورد أيضا في التوصية ٥ من تقرير السفير فاولر الأول. وإن النتائج التالية بشأن هذا الاتصال الممكن مشجعة.

لقد لاحظنا باهتمام خاص أن صناعة الماس بحاجة لأن تصبح جزءا من حل مشكلة تعريف المجوهرات التي يجلبها اتحاد يونيتا إلى السوق بطريقة غير مشروعة، وهي مشكلة أساسية، كما وضحها بحق السفير فاولر. ونحن نتطلع إلى المقترحات المحددة التي قد تسفر عنها اتصالاته الأخرى مع أرباب صناعة الماس. ونأمل، مع السفير فاولر، أن تساعد الخبرة المكتسبة في هذا الميدان في ميادين أخرى، مثل ميدان الجزاءات المتعلقة بسيراليون.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): كما نعلم جميعا، وكما يعلم الشعب الأنغولي جيدا أيضا، الحرب في أنغولا طالت أكثر مما ينبغي. وللأسف، كما أظهر التاريخ، سيظل هذا الوضع قائما ما دام اتحاد يونيتا يملك القدرة على إبقائه قائما.

ونحن نعتقد أن التطبيق الفعال للجزاءات ضد اتحاد يونيتا عنصر لا غنى عنه لإنهاء هذه الحرب. إن نظام الجزاءات ضد اتحاد يونيتا لا يزال ينظر إليه على أنه مجموعة نموذجية من الجزاءات مركزة تركيزا مباشرا على السلع والأنشطة التي تمكن اتحاد يونيتا من شن الحرب. وهذه الجزاءات ليست عقابية. إنما يراد بها ببساطة القضاء على قدرة اتحاد يونيتا على مواصلة الحرب، وهي بهذا تساعد على تهيئة الظروف لحوار سياسي يكون وسيلة لإحلال سلام دائم لشعب أنغولا، وعلى تشجيع اتحاد يونيتا على استئنافه.

حتى الآن، عمل اتحاد يونيتا على التهرب من هذه الجزاءات، وبالتالي تمكن من أن يظل عدوانيا في ميدان القتـال. ويجـب على المجتمع العالمي - من الدول والمواطنين على حد سواء - أن يعملوا معا لتغيير هذا الوضع. إن تحقيق السلام من أجل شعب أنغولا يجب أن يكـون محـل تركـيز جهودنـا المستمر. وتحقيق الربح مـن عمليـات خـرق الجـزاءات يجـب أن ينظر إليه علـى حقيقتـه - أي أنه الوسيلة لمواصلـة الحـرب والمعاناة.

إن قوة الدفع، بفضل قيادة السفير فاولر ممثل كندا، بدأت تتغير. وهناك أشياء إيجابية تحدث مع شركائنا الدوليين تخبرنا بأن الرغبـة في تطبيق جزاءات الأمم المتحدة ضد اتحاد يونيتا تتعزز. والسفير فاولر - بصفته رئيسا للجنة الجزاءات ضد اتحاد يونيتا هذا العام - حفزت طاقته وأسلوبه المبتكر على تحقيق تقدم كبير، وساعدا كثيرين على أن يروا - ربما للمرة الأولى - الأهمية القصوى لهذا العمل.

لقد تحققت فعلا نقاط تقدم محددة. أنشأ مجلـس الأمن في أوائل هذا الصيـف فريقـي خبراء لجمـع المعلومات عن منتهكي الجـزاءات وعـن الانتهاكات وللتوصية باتخاذ تدابير تساعد على الإنفـاذ. وهذان الفريقان، كما سمعنا توا من السفير فاولر، ينبغي أن يبدآ مزاولة أعمالهما قريبا. ورئيس اللجنة السفير فاولر نفسه كان ولا يزال يعمل دون كلل، وكذلك زميله السيـد أنجل، بقضائه أسابيع عديدة في أفريقيا وأوروبا، بإجـراء تحريات لأدلة صعبة ومحاولة إقناع زعماء وطنيين بدعم جهده.

والولايات المتحدة، بدورها، مستعدة للعمل مع أية دولة ملتزمة بالهدف المشترك الخاص بتحسين تطبيق جـزاءات الأمـم المتحـدة ضد اتحاد يونيتا. وفي هذا السياق، سعت حكومتي إلى تحديد المسؤولين الكبار في اتحاد يونيتا الذين يجب أن تطبق عليهم جزاءات سفر وجزاءات مالية محددة؛ ووضعنـا نظما بعقوبات جنائية تطبق على مواطني الولايات المتحدة الذين ينتهكون هذه الجزاءات. لقد ساهمنا طوعا بأفراد لفريقي الخبراء، ونسعى إلى أن نقوم بنفس الشـيء بتقديم دعم مالي؛ ونحن نسعى دائما إلى تشاطر المعلومات الاستخبارية عن الانتهاكات والمنتهكين.

ولئن كان جيران أنغولا ليسوا العناصر الفاعلة الوحيدة في جعل الجزاءات ضد اتحاد يونيتا أكثر فعالية، فإن دورهم ليس بحاجة إلى إعادة تأكيد. إذ أنه كلما كانت الحدود ذات المنافذ التي تستخدم لعبور الإمدادات إلى اتحاد يونيتا أكثر إحكاما، تحسنت حالة السلم والأمن في المنطقة كلها. والمنتفعون الذين يساعدون على إمداد إتحاد يونيتا، إذا سمح لهم بمواصلة أعمالهم المؤذية الحاقدة اليوم، سيخلفون الموت والمعاناة في كل مكان غدا. ويجب أن نعمل معا لإنهاء هذه الأنشطة المدمرة.

وفي ضوء هذا، ترحب الولايات المتحدة بتقرير الرئيس فاولر اليوم. ونحن نحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تنظر بشكل جاد في نتائجه وتوصياته.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نشعر بالامتنان للسفير فاولر لإحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات. ونؤكد تقديرنا الكبير لعمله رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا.

إن الوفد الروسي يعرب عن قلقه البالغ إزاء الصراع المسلح المستمر في أنغولا. ونحن نؤكد مجددا تقييمنا فيما يتعلق بالمسؤولية الرئيسية لاتحاد يونيتا، برئاسة السيد سافيمبي، عن الحالة في البلاد. ونعتقد أن السبب الرئيسي في هذا التدهور الأخير في الصراع المسلح يكمن في كون قيادة اتحاد يونيتا أطاحت بشكل متعمد بتنفيذ اتفاقات السلام. ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد بديل عن التسوية السلمية. إن السلام الدائم في أنغولا لا يمكن تحقيقه إلا بإحياء عملية السلام.

ونعتقد أن هناك طريقة إضافية أخرى لزيادة الضغط على سافيمبي بغرض إعادة اتحاد يونيتا إلى التسوية السلمية تكمن في تشديد نظام الجزاءات. ونلاحظ أن هناك رابطة مباشرة بين انتهاكات نظام الجزاءات - التي سيمنح فريق الخبراء المعني بدراسة انتهاكات نظام الجزاءات ولاية التحقيق فيها - والتهديد المستمر الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان في المنطقة.

ومن هذا المنطلق ننظر إلى التقرير الذي قدمه إلينا رئيس لجنة الجزاءات بشأن زيارته إلى عدد من البلدان الأوروبية وإلى الجزائر لوضع مقترحات بشأن التدابير الممكنة للتوسع في التنفيذ الفعال لأعمال مجلس الأمن الإنفاذية ضد اتحاد يونيتا. ونحن نثني على تأييد اللجنة لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن أنغولا في الوثيقة S/1999/49 وعلى وجه الخصوص بأنه ينبغي للدول أن توفر المعلومات المناسبة، وأن على اللجنة أن تستعرض فعالية الجزاءات في أعقاب زيارة الرئيس إلى المنطقة؛ وأن اهتمام مجلس الأمن ينبغي أن يوجه إلى حالات الانتهاكات التي تكشف؛ وأن يحسن الرصد في الموانئ والمطارات الرئيسية؛ وأن الأمانة العامة ينبغي أن تضع تقريرا عن توريدات الأسلحة غير المشروعة، ومنتجات النفط، وعن تصدير الماس، وأيضا عن حركة أموال اتحاد يونيتا.

فيما يتعلق بالتدابير المقترحة من لجنة الجزاءات في سياق تحسين أنشطتها، نؤيد إرسال مذكرات إلى الدول الأعضاء حول ضرورة امتثالها لقرارات المجلس المعنية. ونرى أن الأهمية المعطاة لشحنات الأسلحة غير المشروعة لها ما يبررها، لأن لها أقصى أثر في زعزعة استقرار الحالة في البلد. لقد حان الوقت لاستكمال قائمة المسؤولين في اتحاد يونيتا الذين توجد قيود على سفرهم. كذلك، لم تنته بعد عملية وضع قائمة كاملة للطائرات الأنغولية، وهي ضرورية من أجل التنفيذ الفعال للجزاءات الجوية. إننا مستعدون لمناقشة مسائل مكافحة التصدير غير المشروع للماس، على وجه التحديد، حيث يعتبر هذا من أهم مصادر التمويل لاتحاد يونيتا.

ونؤيد السياسة النشطة لرئيس لجنة الجزاءات ونهجه المبتكر لأداء مهامه. ونعرب عن أملنا في أن تنشأ أفرقة خبراء لدراسة انتهاكات نظام الجزاءات، في المستقبل القريب، وأن تبدأ عملها حتى يتسنى مواصلة تحسين نظام الجزاءات.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن، للاستماع إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، السفير روبرت فاولر، سفير كندا. وأود أن أشكر السفير فاولر على تقريره الثاني القيم للغاية وعلى البيان الذي أدلى به توا.

ومن الواضح أن فعالية نظام الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا أمر أساسي، لا غنى عنه، في التوصل إلى سلم دائم في أنغولا. ويبدو لنا أن الأهداف من الرحلة قد تحققت بفضل التوصيات المقدمة. ونأمل أن تتمكن الأفرقة من الاستفادة على أحسن وجه من هذه

التوصيات، لمساعدة المجلس.

ونحن موافقون تماما على ضرورة زيادة تكلفة المعدات الحربية على اتحاد يونيتا إلى الحد الأقصى لحمله على السعي إلى حل سياسي في أقرب وقت ممكن. وضرورة قيام الدول بتقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات، بحسن نية، إلى لجنة الجزاءات، أصبح عنصرا لا غنى عنه، على ضوء النقاط التي أثارها السفير فاولر في تقريره، خاصة تلك المدرجة في الصفحة ١١ من الوثيقة المعروضة علينا.

ختاما، إننا متأكدون من أن مبادرات السفير فاولر ستكون بالغة الفائدة في تحسين فعالية أنظمة الجزاءات الأخرى، وبالتالي، فعالية أداة من أقيم الأدوات المتاحة لمجلس الأمن لضمان تنفيذ قراراته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة الموجهة الي.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى صوت زملائي الذين سبقوني بالكلام في توجيه الشكر إلى السفير فاولر على تقريره الشامل الزاخر بالمعلومات عن زيارته الأخيرة إلى أوروبا والجزائر.

إن مسألة أنغولا بلغت مرحلة حرجة وتتجه إلى كارثة كاملة. وفي هذه اللحظة الحاسمة، يتعين على المجتمع الدولي أن يقف ثابتا وأن يؤيد شعب أنغولا. ووفدي يشعر بامتنان خاص إزاء الإعلان الصادر عن رئيس الاتحاد الأوروبي بشأن أنغولا أثناء زيارة السفير فاولر، والذي التزم الاتحاد فيه بمساعدة جميع الدول في أفريقيا على التطبيق الكامل للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على اتحاد يونيتا.

وفي هذا الصدد، ندعو جميع شركائنا الأوروبيين إلى التعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الجهود التي تبذلها من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع في أنغولا. إن الإعلان الصادر عن اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية ألزم الدول الأعضاء في المنظمة، تماما، بحل المنازعات في أفريقيا بالوسائل السلمية، من أجل وضع أفريقيا على طريق السلام والتقدم والتنمية. وإن دعم المجتمع الدولي مطلوب.

ووفدي متفق مع رئيس لجنة الجزاءات على أن تكون توصياته الموضوعية، التي نؤيدها بشدة موضع نظر أفرقة خبراء قبل أن ينظر فيها مجلس الأمن بالتفصيل. ونرى أن هذا سيلقي مزيدا من الضوء، حتى يستطيع أعضاء المجلس فهم المسائل المطروحة، على نحو أفضل. ونتطلع إلى جمع أفرقة الخبراء حتى يتسنى بدء عملهم في أقرب وقت ممكن.

ونقدر أن التدابير المتعلقة بالمرتزقة نوقشت أيضا مع الدول الأعضاء المعنية. ونود أن نذكر تلك الدول الأعضاء بأن بعض مواطنيها ما زالوا يساعدون اتحاد يونيتا كطيارين ومستشارين، مما يعرقل فعالية الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا ويؤدي، بالتالي، إلى إطالة آلام المدنيين الأنغوليين الأبرياء ومعاناتهم.

وكما سبق أن أشرت، يوافق وفدي على التوصيات الواردة في التقرير، خاصة فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى أن يقدم مجتمع المانحين، بسخاء، المساعدة المالية والمادية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والبلدان المجاورة لأنغولا في جهودها الرامية إلى تعزيز ودعم القدرة الإقليمية لتنفيذ ورصد الجزاءات المفروضة من المجلس على اتحاد يونيتا. ونشارك أيضا في القلق الذي أعرب عنه الرئيس إزاء احتمال أن تدخل الأسلحة التي لا ترقى إلى مستوى معايير منظمة حلف شمال الأطلسي، والتي يبيعها أو يتصرف فيها الأعضاء الجدد في ذلك الحلف، في سوق السلاح في وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي وأن تجد طريقها إلى حيازة اتحاد يونيتا بشكل آخر. ونأمل مخلصين أن تنظر منظمة حلف شمال الأطلسي جديا في هذه المسألة.

ويرحب وفدي باعتزام الرابطة الدولية لصانعي الماس إدراج مسألة أنغولا ضمن المواضيع التي سيناقشها مؤتمر الماس العالمي، ودعوتها رئيس لجنة الجزاءات إلى مخاطبة ذلك المؤتمر، المقرر عقده في انتويرب في تموز/يوليه من العام المقبل. ونأمل أن تكون أفرقة الخبراء قد انتهت من عملها.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر الوفد الصيني وفد ماليزيا على جهوده التي بذلها لعقد هذه الجلسة الهامة.

ويشكر الوفد الصيني أيضا السفير فاولر على إحاطته المفصلة جدا؛ وعلى زيارتيه للبلدان المعنية، وللمنطقة ككل، بغية إجراء تبادل واسع للآراء مع الأطراف المعنية في مسألة أنغولا؛ وعلى تقديمه تقريرا مفصلا وزاخرا بالمعلومات. ونحن نغتنم هذه الفرصة لنشكره

وزملاءه مرة أخرى على عملهم الفعال والمبدع.

إن الحالة في أنغولا تدهورت في السنوات الأخيرة. فالقتال بين الحكومة والمتمردين يتصاعد. والحالة الإنسانية أسوأ الآن من أي وقت مضى في السنوات الماضية وتشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. وقد دعى المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص مرارا لاتخاذ تدابير عملية لمنع زيادة تفاقم الحالة في أنغولا وللإسهام في التوصل إلى تسوية للصراع هناك في أقرب فرصة ممكنة.

ومن المسلم به على نطاق واسع في المجتمع الدولي أن اتحاد يونيتا هو المسؤول الأول عن الحالة الراهنة. ويرفض اتحاد يونيتا منذ زمن طويل الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها بموجب بروتوكول لوساكا. وهو يستخدم الماس المنتج في المناطق الواقعة تحت سيطرته للإنفاق على الاتجار بالأسلحة. وهو يرتكب الاستفزازات باستمرار، ويقوم بالهجمات، ويقتل المدنيين. بل إنه تمادى ليهاجم أفراد الأمم المتحدة العاملين في الحقل الإنساني. ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يدين اتحاد يونيتا ويفرض عليه الجزاءات.

ولكن للأسف، لسبب أو لآخر، لم تنفذ جزاءات مجلس الأمن ضد اتحاد يونيتا تنفيذا فعالا. وقدرة اتحاد يونيتا على التحرك قد ازدادت بدل أن تقل. وازداد عدد الأسلحة الموجودة تحت تصرفه، بدل أن ينخفض. وقد ازداد موقفه تصلبا، بدل أن يلين. ولا يمكن أن يكون ذلك إلا سببا للقلق والتأمل.

إننا نناشد بشدة جميع الأطراف المعنية أن تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة نصا وروحا وأن تكف عن توفير الأسلحة أو أي شكل من أشكال المساعدة لاتحاد يونيتا. ونؤيد اقتراح السفير فاولر الداعي إلى تشديد نظام الجزاءات. وهذا أول اقتراح شامل وقوي منذ أن بدأ الصراع في أنغولا. ونحن نأمل أن يعتمده مجلس الأمن بعد نقاش مستفيض وأن ينفذ في أقرب وقت ممكن.

وتؤمن الصين، شأنها شأن غيرها من البلدان، بأن تشديد نظام الجزاءات ضد اتحاد يونيتا لا يمثل غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى تسوية سياسية في نهاية المطاف لمسألة أنغولا. ونأمل أن يعمل المجتمع الدولي بيد واحدة وينسق أنشطته لكفالة أن يؤدي نظام الجزاءات المعزز إلى إقناع اتحاد يونيتا بوضع أسلحته جانبا في أقرب وقت ممكن، وأن يوقف الأعمال القتالية، وأن يشرع في السير في سبيل المصالحة الوطنية في موعد قريب. ويحدونا أمل صادق في أن تحل مسألة أنغولا حلا شاملا في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي خص بها وفدي.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على عقدكم هذه الجلسة. وأشاطر زملائي إشادتهم الحارة بالإحاطة الممتازة التي قدمها رئيس لجنة الجزاءات لأنغولا. وأعتقد حقيقة أنه يحق لنا أن نشيد بما كرسه السفير فاولر وفريقه من وقت وعمل وحماس لهذه المسألة.

أن يفعل المجلس كل ما في وسعه لتحسين وتشديد تطبيق وإنفاذ الجزاءات التي فرضها ضد اتحاد يونيتا فهذا هو الإجراء الصحيح ليس فقط من الناحية الأخلاقية، وإنما أيضا لأنه جزء من الاجراءات التي ينبغي لنا أن نتخذها في المجلس لدعم الحكومات الشرعية في أفريقيا - وهذا أمر أعتقد أننا سنضطر إلى تكريس مزيد من الوقت له. من الشائع إلى حد أكثر من اللازم في أفريقيا التعبير عن المعارضة السياسية بالقوة المسلحة فقط، ويتعين علينا أن نحشد الدعم الدولي للحكومات الشرعية ضد حركات التمرد وأن نشجع على التعبير عن المعارضة السياسية بالوسائل الديمقراطية. وينبغي لمسألة الجزاءات على اتحاد يونيتا أن تقودنا إلى إجراء مناقشة أوسع نطاقا لما نفعله في القارة الأفريقية عموما لنشر ممارسة التعبير عن الرأي بالوسائل الديمقراطية.

وتتفق المملكة المتحدة مع العديد من التوصيات التي حددها الرئيس فاولر، كما يدعوه زميلي ممثل الولايات المتحدة، في تقاريره للمجلس - وأعتقد أننا بحاجة إلى اتخاذ موقف أكثر صلابة بشأن هذا الموضوع. والعديد من هذه التوصيات يمكن تنفيذه الآن ونحث لجنة الجزاءات والدول الأعضاء على القيام بذلك فورا. وعلى وجه الخصوص، يمكن للمملكة المتحدة أن توافق على ضرورة تنسيق الجهود الدولية بصورة أوثق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة وبقاء مشتري الماس الأجانب المأذون لهم على اتصال باللجنة لرسم تدابير عملية لتقييد وصول اتحاد يونيتا إلى سوق الماس العالمي.

وهنا نرحب بالبيان الذي أدلى به الاتحاد الدولي لمصنعي الماس في يوم ٥ تموز/يوليه، والذي يحث فيه

أعضاءه على الامتناع عن شراء أي ماس من أنغولا بدون شهادة منشأ. وتعاون دوائر صناعة الماس ضروري إذا أريد خفض العائد الذي يحصل عليه اتحاد يونيتا من بيع الماس. ونوافق أيضا على ضرورة اتخاذ حكومة أنغولا تدابير لإنشاء مخطط لشهادات المنشأ أكثر فعالية من المخطط الموجود في الوقت الراهن، ونوافق على أن يصبح خرق نظام الجزاءات جريمة في جميع الدول الأعضاء بغية ردع من يسعون إلى تحقيق الربح على حساب الضعفاء.

ومن الواضح أن بعض التوصيات المتبقية سيقتضي المزيد من الدراسة من فريقي الخبراء المنشأين بموجب القرار ١٢٣٧ (١٩٩٩) للتحقيق في انتهاكات الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. وتتطلع المملكة المتحدة قدما إلى التقرير النهائي الذي سيقدمه هذان الفريقان، وهو ما سيوفر الأساس لنظر المجلس في اتخاذ المزيد من التدابير ضد اتحاد يونيتا. وللمساعدة في عمل هذين الفريقين تعرب المملكة المتحدة عن استعدادها للإسهام بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار في صندوق استئماني، إذا اقتضى الأمر تمويل عمل فريقي الخبراء.

أخيرا، لدي سؤالان أود طرحهما على السفير فاولر. أولا، بعد إنشاء الفريقين، ما هو تصوره للخطوات المقبلة التي يتعين على المجلس ولجنة الجزاءات اتخاذها لتحسين إنفاذ نظام الجزاءات، أم أننا ننتظر فقط نتائج أعمال الفريقين؟ ثانيا، ما هي خططه للقيام بزيارات إلى الدول الأخرى التي تشارك على نحو مباشر في تجارة الماس؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي خصني بها.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم لهذه الجلسة، وأن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في توجيه التهنئة والتشجيع إلى السفير فاولر على المبادرات الحسنة التوقيت التي اتخذها هذا العام.

لقد رأى أن من المنطقي جدا له أن يسافر إلى المنطقة التي تضررت بنظام الجزاءات. وفي العام الماضي راودت الفكرة نفسها ممثل السويد، الذي كان آنذاك رئيسا للجنة الجزاءات المفروضة على سيراليون. ودللت هذه العملية على أنها مفيدة جدا. وأعتقد أنها قد تكون فكرة جيدة لو احتذى رؤساء لجان الجزاءات الأخرى حذو السفير فاولر. وهذه الأسفار تعطينا صورة واقعية أكبر عن الطرق التي تطبق بها أنظمة الجزاءات وأثرها على المناطق المتضررة، فتقدم لمجلس الأمن مساعدة ملموسة في أعماله بصورة أكبر، آمل أن تكون أكثر إيجابية. وأود فقط أن أشدد مرة أخرى على أن مبادرة الرئيس هنا تلقى أشد الترحيب فعلا.

وأوافق أيضا على حرص السفير فاولر على تذكيرنا بالوقائع وإبلاغه أعضاء المجلس بصورة منتظمة بمدى فداحة الكارثة الإنسانية التي سببتها الحرب في أنغولا. ويجب على مجلس الأمن أن يضع نصب عينيه الاعداد وفداحة المأساة عندما يقارن عمل المجلس المتعلق بهذا الموضوع بعمله فيما يتعلق بالأزمات الأخرى، لا سيما في أوروبا.

وأعتقد أننا ينبغي لنا أن نؤيد الفلسفة التي عبر عنها السفير فاولر عندما قال إنه من أجل استعادة الوسائل الكفيلة بتحقيق سلام معقول ولكي لا تُلغى أية إمكانية لإجراء النقاش، يجب علينا أن نضعف الآلة الحربية لاتحاد يونيتا. ومن الواضح أن ذلك يتضمن خفض الموارد المادية والمالية الموجودة تحت تصرف اتحاد يونيتا. وهذا يعيدنا إلى فكرة الجزاءات.

إننا نقدر الواقعية التي اتسم بها السفير فاولر عندما اضطلع بمهمته. لقد قام برحلتين وسعى بطريقة ملموسة وبسيطة ومنطقية إلى دراسة ما يمكن عمله لضمان تطبيق الجزاءات ولضمان خفض القدرة العسكرية ليونيتا تبعا لذلك. وهذه القدرة هي ما يمنع أنغولا الآن من العودة إلى طريق السلام والتنمية الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، يجب عليّ أن أشدد على ما تثيره جميع توصيات السفير فاولر من اهتمام كبير. وأود أن أبرز التوصية ١٩، المتصلة بصناعة الماس، لأن تلك الصناعة هي أساس الحرب التي يشنها اتحاد يونيتا. والمحادثات التي أجراها السفير فاولر مع الأفراد العاملين في تجارة الماس كانت مفيدة. ويجب علينا أن نشدد الرقابات وأن نضع معايير أفضل في هذه التجارة، ويجب علينا في المقام الأول أن نؤكد على أهمية شهادات المنشأ. وهذه توصية مباشرة ودقيقة. وإننا نثني على السفير فاولر لعرضه هذا الأمر على مجلس الأمن وعلى النقاش الذي أجراه بهذا الشأن في الميدان. ولا يسعنا سوى أن نأمل بأن المسؤولين عن هذه التجارة - وهي بطبيعة الحال تجارة مشروعة - سيضمنون عدم مخالفة هذه المعايير إطلاقا وأنه من خلال اشتراط توافر

شهادات المنشأ الأكثر تحديدا وجدية، ستنضب موارد الدخل التي يتلقاها اتحاد يونيتا. وبذلك قد يكون من المفيد جدا اتباع توصية السفير فاولر بإخلاص.

ونحن بدورنا، أعلنا من قبل أننا سنؤيد تأييدا تاما أنشطة فريقي الخبراء اللذين سيقوم بإنشائهما السفير فاولر؛ ونحن على استعداد تام للاستجابة لأي طلب بترشيح الخبراء، وكما قلنا، فإننا على استعداد لتقديم الدعم المادي لعمل فريقي الخبراء.

أخيرا، ينبغي لنا أن نرحب بالاستجابة التي لقيتها توصيات السفير فاولر في المنطقة دون الإقليمية، وذلك في الدورة العادية السبعين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، وفي أوساط البلدان الأفريقية. وهذا الأمر يستحق الثناء، لأننا نعرف أن بعض البلدان التي أعلنت عن استعدادها للمساعدة في تعزيز نظام الجزاءات تعاني من حالة اقتصادية بالغة الصعوبة؛ ولذا فإن جهودها تحظى بالتقدير الكبير. فهي تستحق دعمنا القوي، لأن ما تم عمله بالنسبة لأنغولا قد يكون مفيدا أيضا كمثال يحتذى. ويجب علينا أن نتذكر الأثر الضار جدا الذي خلفته تجارة الماس على الأزمة في سيراليون. فكل ما يمكن عمله وكل ما تم إنجازه بفضل عمل السفير فاولر والدعم الذي سيقدمه إلى مجلس الأمن، وبفضل الاستجابة الإيجابية للبلدان الأفريقية بشأن أنغولا، ينبغي أن يدلل على أنه مفيد أيضا لمناطق الأزمات الأخرى مثل سيراليون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بالثناء عليكم لعقدكم جلسة الإحاطة الإعلامية المفتوحة هذه، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح في سعينا الجماعي لإضفاء مزيد من الشفافية على عمل مجلس الأمن.

ويود وفدي أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص الامتنان للسفير فاولر وجميع أعضاء الوفد الكندي على إعطاء حياة جديدة للجنة "الجزاءات الأنغولية" - وهو اسم مغلوط، كما قال السفير فاولر. وكرئيس للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المتعلق بأنغولا، فإن النهج العملي للسفير فاولر إزاء مسألة الجزاءات أعطى لتلك اللجنة إحساسا جديدا بالاتجاه والهدف. وإننا نحيي ديناميته وإخلاصه وحزمه وشجاعته وقيادته الفعالة في إذكاء الاهتمام بالحرب الأهلية الأنغولية وفي استكشاف الوسائل والسبل الكفيلة بجعل الجزاءات أكثر فعالية لتحقيق النتائج المرجوة.

لقد عانى شعب أنغولا مدة طويلة جدا، وقد حان الوقت لتجديد التزامنا المشترك بوضع نهاية لهذا الصراع المتطاول. وكما قال السفير فاولر، إن المجلس في هذا المجال يتكلم بصوت واحد. وبما أننا نمتلك رؤية واحدة بشأن هذه المسألة، فإننا نرى أننا نستطيع بالتصميم المتجدد أن ننجح دون شك في إطفاء نيران واحدة من أكثر مناطق الاشتعال ضراوة في القارة الأفريقية. وإننا نتطلع إلى إنشاء فريقي الخبراء.

في الختام، نقول إن البيان الذي أدلى به السفير فاولر في الدورة العادية السبعين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية لم يترك حاجة إلى قول المزيد:

> "على أن الدول الأفريقية ليست وحدها المسؤولة بأي حال عن احترام وإنفاذ الجزاءات ضد الاتحاد الوطني إذ يجب أيضا مخاطبة كل من الدول المسؤولة عن العرض والطلب. ... الأفريقيون لا يشترون الماس الذي يوجد بحوزة الاتحاد الوطني والأفريقيون لا يصنعون الدبابات وناقلات الأفراد المصفحة والكميات الكبيرة من ذخائر الأسلحة الثقيلة ليستخدمها السيد سافيمبي، ولكن الدول الأفريقية هي التي ستحدد بقدر كبير من خلال ما تتخذه من تدابير نجاح أو فشل الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على الاتحاد الوطني. وغني عن القول إن الدول الأفريقية هي التي ستكتوي بنار فشلها". (S/1999/829، التذييل الأول، ص - ٩)

ويحدونا أمل وطيد أيضا في أن يتبع أعضاء المجتمع الدولي الآخرون، وبشكل خاص أعضاء المجلس، المثل الجيد الذي ضربه وفد المملكة المتحدة، ويتبرعون بسخاء في عمل هذين الفريقين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غامبيا على كلماته الرقيقة.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أنضم إلى زملائي في شكر السفير فاولر لإحاطته الإعلامية الشاملة وتقريره بشأن زيارته إلى أوروبا والجزائر فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات ضد اتحاد

يونيتا.

لقد بذل السفير فاولر جهدا عظيما في محاولة إيجاد الطرق لتحسين تنفيذ التدابير المفروضة ضد اتحاد يونيتا. وإسهامه الشخصي في عمل لجنة الجزاءات يمثل ابتكارا هاما، وأعتقد أنه أمر حيوي للسلام والتنمية في أنغولا.

إن توصياته جادة. وتمثل تفهما ممتازا لأهداف لجنة الجزاءات وتهيئ أساسا قويا للسلم في أنغولا. بل إنني أعتقد أن نوعية وابتكارية وشمولية تقريره بلغت حدا يضطر المجلس معه إلى جعل الجزاءات أكثر فعالية.

في شهر حزيران/يونيه الماضي أصدر مجلس الأمن القرار ١١٧٣ (١٩٩٨)، الذي يدين قيادة اتحاد يونيتا ويحملها المسؤولية عن الأزمة الحالية في أنغولا بسبب فشلها في تنفيذ التزاماتها بمقتضى بروتوكول لوساكا. وبنفس القرار، فرض المجلس جزاءات مالية على اتحاد يونيتا واعتمد تدابير يراد بها كبح الاتصالات الرسمية والتجارة التي تفيد قيادتها على أمل أن هذه من شأنها أن تترك أثرا على مسلك اتحاد يونيتا.

وبالرغم من هذا الإجراء القوي الذي اتخذه مجلس الأمن، استمر الوضع في أنغولا في التدهور. إن اتحاد يونيتا استعاد السيطرة على العديد من البلدات وكشفت عن قوته العسكرية. والبرازيل تأسف أسفا عميقا لأن أنغولا، بعد سنوات من الجهود لإعادة بناء السلام، تعاني مرة أخرى من نتائج حرب أهلية. إن حكومة أنغولا تستحق دعما دوليا قويا في هذه اللحظة الحاسمة. وشعب أنغولا بحاجة إلى السلام.

إنني أعتقد أن إحدى الخطوات الأساسية في اتجاه السلام هي اتباع التقرير الذي قدمه السفير فاولر، أولا وقبل كل شيء لأن من شأنه أن يبعث رسالة واضحة إلى سافيمبي بأن البديل الوحيد الذي أمامه هو إلقاء السلاح وقبول الالتزامات التي فرضها مجلس الأمن.

ولهذا، فإن وفدي يؤيد جميع التوصيات الواردة في التقرير الحالي. ونحن واثقون بأن الفريقين، كما هو متصور، سيكونان أداة مفيدة لتنفيذ تلك التوصيات وتعزيز نظام الجزاءات ضد اتحاد يونيتا. ونحن أيضا نشعر بتشجيع خاص إزاء المعلومات المتعلقة باستعداد الحكومات والمنظمات الدولية وممثلي صناعة الماس لدعم جهود الأمم المتحدة لإنهاء الصراع في أنغولا.

أخيرا، آمل أن يكون اعتماد التوصيات الواردة في تقرير السفير فاولر في هذا الاجتماع، بتأييد مجلس الأمن الكامل لها، خطوة في اتجاه السلام في أنغولا.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس أود أن أشكركم لاتخاذكم المبادرة السارة الخاصة بتنظيم هذا الاجتماع. إن وفد غابون يؤيد الجهود التي بذلها السفير فاولر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة وفقا للقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، لجعل الجزاءات المفروضة ضد اتحاد يونيتا أكثر فعالية. وأود أن أؤكد له مرة أخرى تعاون وفدي الكامل معه في اضطلاعه بولايته.

إننا ننتظر بشغف نتائج وتوصيات الفريقين المنشأين بالقرار ١٢٣٧ (١٩٩٩). وينبغي بذل كل الجهود الممكنة حتى يتسنى لشعب أنغولا أن ينعم مرة أخرى بالسلام والوفاق ويكرس جهوده للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلده.

إننا نشاطر السفير فاولر الرأي الذي أعرب عنه في الفقرة ٢٣ من تقريره الثاني (S/1999/829) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، المرفوع إلى المجلس. ونحن، مثله، مقتنعون بأنه عن طريق الحوار السياسي، وليس عن طريق قوة السلاح، يمكن إنهاء الصراع الذي ظل يمزق أنغولا أشلاء منذ أكثر من عقدين حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غابون على كلماته الرقيقة.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود أولا أن أشكركم على عقد هذا الاجتماع العام في محاولة المجلس لإطلاع الأعضاء في الأمم المتحدة، غير الأعضاء في مجلس الأمن، على أعمال المجلس سعيا وراء الانفتاح. كما يود وفدي أن يقدر ويبين جهود رئيس لجنة العقوبات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣)، السفير روبرت فاولر.

أود أن أسأل السفير روبرت فاولر عن موضوع له علاقة مباشرة بمهمة لجنة الجزاءات التي يرأسها: والموضوع يتعلق بتجارة الأسلحة. كيف يتوقع أن تكون الرقابة على تدفق الأسلحة إلى يونيتا، وهناك مصانع للأسلحة تعمل ليل نهار لإنتاجها، ومن يتكلم عن الإنتاج يتكلم عن التصدير أيضا، ولا يمكن تبرير بيع الأسلحة إلى مناطق آمنة، إذ لا بد من إشاعة الاضطراب والفتن

والحروب الداخلية بين الدول حتى يكون لتجارة السلاح سوق. كيف يمكن تضييق الخناق على هذه التجارة المميتة وقد أصبحت محل مقايضة بالماس في أنغولا، حيث أن الصراع هناك مستمر حتى اليوم منذ عقدين من الزمان. إن تجارة السلاح تجارة رابحة ماليا، ولو على حساب أرواح الناس، فقطعة السلاح ثمنها أغلى بكثير من أية بضاعة استهلاكية أخرى.

في أنغولا وفي غيرها لا يمكن الحديث عن تسريح المقاتلين ولا يمكن الحديث عن إدماجهم في المجتمع، ولا إعادة اللاجئين، ولا عن المصالح الوطنية ما لم يتم احتواء تجارة الأسلحة، واتحاد يونيتا لا يمكن له الجرأة ولا القدرة على كسر طوق العقوبات لو لم يتمتع بدعم خارجي أساسه من له مصلحة مؤكدة ويدر ربحا كثيرا من تجارة الأسلحة.

بعد التحدث عن هذا الموضوع، أريد أيضا أن أوجه إلى السفير فاولر بعض الأسئلة التي تتعلق بمهمة اللجنة. هل قام السفير فاولر بمناقشة مسألة تعاون جميع الحكومات والأطراف المعنية مع فريقي الخبراء حال بدء أعمالهما؟ وهل حصل السفير فاولر على ضمانات، شفوية كانت أم مكتوبة، من الأطراف المعنية بشأن هذا التعاون؟ هل تمت مناقشة الحكومات التي تنتهك بعض شركاتها الحظر المفروض على اتحاد يونيتا في إمكانية معاقبة تلك الشركات؟ ماذا يرى السفير فاولر في كيفية تعامل مجلس الأمن مع الدول والشركات التي يثبت انتهاكها للعقوبات المفروضة على اتحاد يونيتا؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل البحرين على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد تورك (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بعقد هذه الجلسة. ونرى أن من الأهمية بمكان أن يجتمع مجلس الأمن ويناقش مواضيع مختلفة علنا. ومما نرحب به بشكل خاص هذا التحول عن الإحاطات الإعلامية حول مسائل مواضيعية إلى مناقشات لقضايا تتعلق بحالات محددة. وأظن أن جلسة اليوم بمثابة ابتكار نرحب به وأملي أن يتبع في الشهور القادمة.

أود أيضا أن أهنئ السفير فاولر على تقريره وأن أعرب عن امتنان وفدي الخاص لعمله الشاق ومنهجه المبتكر الذي استنبطه لدى تناول مسألة الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا.

ولا أود أن أضيف إلى الملاحظات التي أبداها أعضاء المجلس حول الغرض من الجزاءات وطبيعتها أو ضرورة تفعيلها. وأظن أن هذا واضح تماما. ومن الواضح أيضا أن الجزاءات أداة هامة هدفها المساعدة في الجهد المبذول لوقف الحرب في أنغولا والوصول بمفاوضات السلام إلى مرحلة النجاح. أريد أن أبدي بعض الملاحظات العابرة حول العقوبات وحول المسائل التي تتبادر إلى الأذهان لدى قراءة تقرير السفير فاولر الشيق.

أرى أن من الأفكار التي تراودنا أنه لا يمكن التغاضي عن أن تنفيذ نظام الجزاءات في الماضي كان مصيره مصير السياق العام لجهود تنفيذ بروتوكول لوساكا. إن الجزاءات أداة سياسية هامة، لكنها ليست إلا واحدة من مجموعة الأدوات السياسية ومصيرها مصير النهج السياسي الشامل المتخذ في حالة معينة. وأرى أن هذا أمر لا بد أن نبقيه نصب أعيننا.

ثانيا، كل نظام للجزاءات فريد في نوعه، في رأيي، وأظن أننا يجب أن نتوخى الحرص في مدى التعميم الممكن على أساس تجربة نظام معين للجزاءات. فمحتوى التدابير يختلف إلى حد كبير. ومستوى تحكم الحكومات في الأنشطة المحظورة يتغير مع تغير أنظمة الجزاءات. وتختلف صلاحية البيانات الاستخبارية والعوامل الأخرى، أيضا، من حالة لحالة. وعلى سبيل المثال، قد يكون تطبيق الحظر على الرحلات الجوية في دولة ما أقل صعوبة من حظر بيع الماس، مثلا. فهناك فروق جوهرية هنا، وأرى أن المجلس عليه أن يحرص بشدة على تفهم هذه الاختلافات وتقديرها تماما - وعلى إدراك ضرورة بذل جهود إضافية عند نشأة صعوبات إضافية، بطبيعة الحال.

غير أن هناك قاسما مشتركا واحدا في جميع جهود تنفيذ أنظمة الجزاءات. فتعاون الدول له أهمية حاسمة. ويلزم أن تتعاون الدول مع مجلس الأمن، ولجان الجزاءات التي ينشئها. وكما سبق أن قال السفير أنجابا، هناك دول قد تحتاج إلى مساعدة خاصة لضمان أن يكون تعاونها فعالا بشكل ملائم. وهناك، بطبيعة الحال، مسائل تتطلب مقترحات مبتكرة مثل التي قدمها السفير فاولر، وتتطلب كذلك التزاما قويا ومثابرة من جانب مجلس الأمن والأمم المتحدة بصورة أعم.

ونشعر بالامتنان للسفير فاولر على توصياته التي أرى أنها تمثل ابتكارا جديدا في أسلوب عمل المجلس. ونستطيع أن نؤيد كثيرا من هذه التوصيات، وهناك بعض

منها يحتاج إلى مزيد من الدراسة والمناقشة، في رأينا. وأفهم أن التوصيات ستناقش من جانب الأفرقة ولجنة الجزاءات. إنني متفق أيضا مع السفير أنجابا الذي تكلم عن إمكانية إجراء مناقشة أكثر استفاضة لبعض هذه التوصيات، في مرحلة لاحقة، في المجلس نفسه. وأرى أن المجلس يجب أن يكـون على دراية تامة بعملية صقل وتنفيذ هذه التوصيـات، وأن يشارك في هذه العملية مشاركة كاملة. وأظـن أن هناك ما يبرر أن تكون هذه التوصيات موضوعا لمناقشات لاحقة في مجلس الأمن.

وأود أن أورد مثلين، وقـد يكـون هناك مزيد من الأمثلة. وفيما يتعلق بجميع التحسينات الممكنة في مجال مراقبة الحدود، فالأمم المتحدة لديها خبـرة في أنظمة سابقة للجزاءات. وأظن أنه سيكون من الشيق أن نتبين طرق الاستفادة من تلك التجارب في وضع نهـج جديـدة فيما يتصل باتحاد يونيتا، على أساس توصية السفير فاولر. وأعتقد أن المسائل المتصلة بصناعة المـاس وتجارة الماس، جديدة جدا بالنسبة لمجلس الأمن. وقد يحتاج تنفيذ تلك التوصيات إلى مشاركة مستمرة، لمدة أطول، من جانب مجلس الأمن.

وقـد تكـون هنـاك مسائل أخرى من هذا القبيل، ولا أريد أن أسرد قائمـة حصرية في هذه المرحلة، ولكن أرى أن هناك ما يبرر مشاركة أوثق من جانب مجلس الأمن في عملية مناقشة وصقل التوصيات.

ختاما، أظن أن من المناسب أن أتكلم لحظة عن دور الأمانة العامة في المستقبل. إن التوسـع في الطلبات الخاصة بسياسة الجزاءات يلقي أعباء إضافية على عاتق الأمانة العامة. وكلنا نعرف أن الأمانة العامـة تعمل في مجموعـة متنوعـة من لجان الجزاءات بموارد محدودة للغاية، وأرى أن علينا، ونحن نتقدم على النهج الجديد، أن نراعي الاحتياجات المشروعة للأمانة العامة وأن نولي الاهتمام الواجب لاحتمـالات التحسين والتوسع في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سلوفينيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلى وفدي.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ماليزيا.

ويعـرب وفـدي عن تقديره للسفير فاولر، رئيس اللجنة المنشأة بموجـب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، لإحاطته الشاملة التي قدمها عن عمل اللجنة التي أتشرف بأنني من بين نواب رئيسها. وكمـا فعل الأعضاء الآخرون، نرحب بعقد جلسة الإحاطة المفتوحة هذه اليوم بشأن مسألة ذات أهمية بالغة لعضوية المنظمة الأوسع. ويسر ماليزيا أيما سـرور أن جلسـة الإحاطـة المفتوحة هذه تعقد تحت رئاستها. ونعرب عن التهنئة للرئيس فاولر على زيارتيه المطولتين اللتين قام بهما للخـارج مؤخرا، حيث زار أفريقيا وأوروبا، للتنويه بعمـل اللجنة، وهو ما نرى أنه شيء هام.

وتؤيد ماليزيا بشدة الجهود التي يبذلها رئيس اللجنة فيما يتعلق بالمسألة الحاسمة الأهمية المتصلة بزيادة فعاليـة الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. ونحن نتفق تمامـا مـع ملاحظة الرئيس أن الجزاءات ليست عقابية في مغزاهـا ولا تصميمها، وإنما يقصد منها تهيئة الظروف لاستئناف الحوار السياسي بغية إيجاد حل دائم للصراع. وفي هـذا الصدد، نعتقد أن ثمة حاجة لوسائل جديدة وجذرية. وستواصـل اللجنة والمجلس استعراض استعداد اتحاد يونيتا للمشاركة في الحوار السياسي وسيتداولان في شأن الجـزاءات وفقا لذلك. ونحن نظل على رأينا أن تسوية الصراع لن تتأتى إلا بالحوار وقبول الحلول الوسطى والتوفيـق، وليـس عـن طريق مواصلة الأعمال العدائية العسكرية.

ليس سرا أن الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا لم تخلف حتى الآن سوى أثر محدود. ومن الواضح أن ثمة حاجـة لاتخـاذ تدابير أكثر فعالية تشمل كلا من جانبي الطلب والعرض في المشكلة، كما أوضح الرئيس فاولر في تقريره. ولهذا السبب سافر رئيس لجنة الجزاءات ليس فقط إلى أفريقيا، بل إلى أوروبا أيضا. واقترح رئيس اللجنة السفير فاولر طائفة من ١٩ تدبيرا لتعزيز عمل اللجنة. وتوصياته جديرة بأن يدرسها المجلس دراسة جادة ويوليهـا تركيـزه. وعلـى سبيل المثال، نرى أن توصيته ١٧، التي تدعو منظمة الجمارك العالمية إلى العمل مع لجنة الجزاءات وفريقي الخبـراء التابعين لها في تطبيق الجزاءات التي فرضها المجلس، توصية قيمة جدا. وإذا نفذت هذه التوصية، فإن ذلـك سيوفر أداة فعالة جدا.

ويشعر وفدي بالارتياح لأن السفير فاولر تمكن من مخاطبة الدورة العادية السبعين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في الجزائر بصفته رئيسا للجنة المنشأة بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣). ويوضح ذلك الجدية التي تتعامل بها البلدان الأفريقية مع هذه المسألة. وتتمثل تلك الجديـة كذلـك في مشروع القرار الذي اعتمده مجلس

وزراء منظمة الوحـــدة الافريقية والذي يؤكد مجددا دعم المنظمة الذي لا يتزعزع لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويناشد جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية أن تعمل جاهدة على تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا.

ومجلس الأمن قد عقد العزم على الاضطلاع بدوره في جعل الجزاءات أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، قرر المجلس، عن طريق قراره ١٢٣٧ (١٩٩٩)، أن ينشئ فريقي خـــبراء لجمع المعلومات عن مصادر وأساليب خرق الجزاءات التي فرضها المجلس على اتحاد يونيتا وللتوصية باتخاذ تدابير لوضع حد لهذه الخروقات ولتحسين تطبيق الجزاءات. ونحن نتطلع قدما إلى أن يكتمـــل إنشاء فريقي الخبراء سريعا وننتظر ورود تقاريرهما المؤقتة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن مرة أخرى للسفير فاولر، ليجيب على بعض التعليقات والأسئلة التي طرحت عليه وربما أدلى أيضا ببعض الملاحظات الختامية إذا رغب في ذلك.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن الشكر الجزيل لكم، سيدي الرئيس، وأعرب حقيقة عن الشكر الحار جدا لجميع الزملاء في المجلس على كلماتهم الرقيقة التي خصوني بها وخصوا بها وفدي فيما يتعلق بالمهمة التي نضطلع بها جميعا. وما كان لنا أن نقوم بأي شيء من هذا ما لم يتوافر لنا هذا الدعم القوي جدا من المجلس. وما لقيناه منكم اليوم من تشجيع وفي مرات عديدة ماضية كان لنا بمثابة المحرك الذي يدفعنا إلى العمل. وأعتقد أن ذلك التشجيع في حد ذاته ينبغي أن يبعث برسالة قوية جدا بشأن نوايانا الجماعية. وأشكركم جميعا على ذلك.

وأود أن أشير إلى أن الأساس الذي نستند إليه في الكثير من أعمالنا هو تقرير الأمين العام الذي صدر في السنة الماضية بشأن أسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية في أفريقيا (S/1998/318)، الذي أرى أنه من أكثر الأعمال التي قام بها المجلس إبداعا منذ سنوات طويلة. وبالطبع، لم تكن كندا عضوا في المجلس ولا يمكنها أن تشترك في المسؤولية عن القيام بتلك المبادرة الممتازة. وذلك التقرير روى الحقائق كما هي، إلى حد بعيد، ووفر السياق الذي نعمل فيه.

ولا أُخفي عليكم، يا سيادة الرئيس، أنني كنت راغبا بشدة في القيام بهذه المهمة عندما انتخبنا أعضاء في المجلس، لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه إذا أراد المرء أن يعالج جذور الصراع في أفريقيا، ربما كان من الأفضل أن يبدأ المرء بالسيد سافيمبي. فاتحاد يونيتا ظل يؤثر تأثيرا مزعزعا للاستقرار على امتداد وسط أفريقيا وجنوبها منذ عدة عقود، وأرى أنه من واجبنا حقا في هذا المجلس أن نبذل قصارى جهدنا لوضع حد لذلك. وقد رأيت أن شغل مقعد في مجلس الأمن يتيح فرصة طيبة جدا للقيام بذلك.

وقد أشار العديد من الزملاء إلى أن هناك توصيات أصدرناها يمكن تنفيذها الآن، أو في وقت قريب. وأنا أتفق مع ذلك تماما، ونيتنا أن نبدأ فورا في العمل داخل لجنة الجزاءات لعرض التوصيات على المجلس من أجل اتخاذ إجراءات أو تدابير محددة متى كان ذلك مستصوبا. وبعبـــارة أخـــرى، لا نعتقـــد على الإطلاق بأننا مقيدون بانتظار انقضاء فترة الستة شهور حتى يقدم الفريقان تقريرهما أو لانتظار أي شيء آخر. فإذا كان أمر ما صوابا وإذا كان ذلك الأمر يستحق القيام، فنحن سنوصي بأن يتم ذلك. وأشار عدد من الزملاء - السفير أنجابا، والسفير تورك وآخرون - إلى أن هناك أمورا أخرى ينبغي القيام بالعمل فيها، ليس في الفريقين فقط، بل فيما بيننا للتأكد من أننا متفاهمون تماما على ما نريد أن نفعله وعلى الطريقة التي نريد أن نفعله بها. وسيستغرق ذلك وقتا أطول، وسنعنى بتلك الأمور ونحن نمضي قدما في عملنا.

وتحدث زملاء عديدون عن الفريقين وتساءلوا عن نواياي وعن الكيفية التي سنمضي بها قدما. وأنا أعتزم أن أكتب إلى أعضاء المجلس بعض ظهر اليوم لأوصي بـ ١٠ أسماء سأقترحها. وسأحدد الوظائف المقررة لكل من هؤلاء العشرة، وأعطي نبذة قصيرة عن السيرة الذاتية لكل فرد، وأطلب الموافقـــة عليهـــم ما لم يكن لديكم اعتراض. وعندما توافقون - وآمل أن يكون ذلك في فترة قصيرة جدا من الزمن - سأقوم ببساطـــة بالكتابة إليكم، يا سيادة الرئيس - مع مراعاة أن الرئيس سيكون قد تغير خلال الوقت الذي تستغرقه كتابة الرسائل - وسأقترح تعميم وثيقة ملائمة تحتوي على قائمة أعضـــاء الفريق وتحدد أنهم سيبدأون عملهم فورا. ويهمني أن أحيل رزمة كبيرة من الوثائق إلى كل من هؤلاء الأعضاء العشرة حتى يتسنى لهم أن يدرسوا الموضوع خلال شهر آب/أغسطس، لقعد اجتماع يدوم ثلاثة أيام لأعضاء الفريـــق في نهاية آب/أغسطـــس ومساعدتهم في وضع خطة عمل لفتـــرة الستة شهور، ولتحديد سلسلة من الاجتماعات هنا وفي أماكن أخرى، خاصة في أفريقيا. وبعدئذ، بالطبع سيعقد

اجتماع نهائي طويل لإعداد التقرير، في أوائل السنة المقبلة. إذن، هذه هي نواياي فيما يتعلق بالفريقين، ومن ثم، أعتقد أننا مستعدون تماما؛ فقط هناك القليل من التفاصيل التي ننتظرها فيما يتعلق بشخصين، وأتوقع أن أحصل عليها سريعا.

أما فيما يتعلق بالمقترحات التي استمعنا إليها اليوم، فقد تكلم كل من السفير بيرلي والسفير غرانوفسكي عن ضرورة استيفاء وتحديث قائمة الأشخاص الذين يجب فرض قيود معينة متعلقة بالمعاملات المالية والسفر عليهم. وأقر بأن ذلك أمر صائب تماما؛ وربما كان يجدر بي أن أضمن ذلك في تقريرنا. وقد سمعنا أشياء من هذا القبيل خلال رحلاتنا، أي ذكر شخص محدد، على سبيل المثال، والتساؤل عن السبب في عدم إدراج اسمه في قائمتنا. وأعتقد أن من أول الأشياء التي سأفعلها أن أطلب إلى الفريقين النظر في تلك القوائم والتأكد من أن شبكتنا منصوبة على أكبر نطاق ممكن، والتأكد من أن القوائم تشمل جميع من يجب أن تشملهم، ومواصلة تشجيع جميع البلدان على العمل على النحو الذي قال السفير بيرلي إن حكومة الولايات المتحدة قد فعلته، وهو أن تنزل عقوبات محددة جدا بمن يساعدون على خرق الجزاءات.

والسفير بينستوك أثار سؤالين يتصلان بحقيقة أن التعاون الوثيق مع الأمانة العامة سيكتسب أهمية حيوية. وأنا أوافق على ذلك تماما. وسنعمل بصورة وثيقة مع السيد ستيفانيدس ومع زملائه في إدارة الشؤون السياسية ومع إدارة عمليات حفظ السلام، حتى نكفل، من خلال استمرار وجود الأمم المتحدة في لواندا إذا تيسر ذلك، استمرار الاتصالات الوثيقة مع حكومة أنغولا بشأن جميع هذه المسائل، وأن نكفل أن تدرك حكومة أنغولا ما نقوم به ولماذا وكيف نقوم به، وأن تزودنا بمعلومات بشأن ما يجري على أرض الواقع. وقبل كل شيء، وإذ نسعى إلى مراقبة الأسلحة المتاحة لاتحاد يونيتا، فإننا نحتاج إلى أن نظل على إطلاع وثيق بشأن الأسلحة المتاحة لاتحاد يونيتا والأسلحة التي يواجهونها في الميدان وغير ذلك من هذه المسائل.

كذلك سأل السفير غرينستوك سؤالا حول رحلاتي الأخرى ونواياي المحددة بشأن هذه الرحلات. وأرى أنه يتعين علي أن أشير إلى أن حكومتي كان لديها الانطباع بأن انتخابنا عضوا في مجلس الأمن معناه أنني سأجلس حول هذه الطاولة لأتناول مسائل جغرافية - سياسية ذات وزن كبير، وعندما أعلنت عن اعتزامي أخذ إجازة قالوا: "حسنا، ماذا كنت تفعل في أيار/مايو وتموز/يوليه من هذا العام، ولماذا تريد أن تأخذ إجازات الآن؟". وبلهجة أكثر جدية، كانت الحكومة الكندية تدعم بقوة مساعينا بشأن الجزاءات، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومتي على هذا الدعم المثابر.

وأعتزم أن أظل قريبا من هذه الطاولة ومن الفريقين وأن أعمل معهما. ولا تزال هناك أسفار أخرى ينبغي القيام بها. وعلى وجه التحديد، هناك عدد من البلدان في وسط أفريقيا وفي غرب أفريقيا لم أتمكن من زيارتها غير أنني آمل أن يتمكن الفريقان من ترتيب زيارة لها. وهناك عدد من البلدان الأخرى في أوروبا الشرقية ينبغي زيارتها في سياق اهتمامنا بتدفق الأسلحة إلى اتحاد يونيتا. وستتم زيارات أخرى - وقد أقوم بزيارتين قصيرتين. ولكن بصورة رئيسية سأعمل مع الفريقين، وسيقوم أعضاء الفريقين بمتابعة الأسفار والتحقيق.

والسفير بوعلاي سأل بعض الأسئلة عن تجارة الأسلحة عموما وما الذي يمكننا الاضطلاع به لكبحها بصورة أفضل وربما كانت هذه المسألة أكثر المسائل التي تخطر ببالي تأثيرا على السلم والأمن وعلى ولايتنا الأساسية. إن التجارة المشروعة وغير المشروعة بالأسلحة - الصغيرة والمتوسطة وغيرها - مسألة مزعجة ومعقدة، وهناك عدد من المبادرات الهامة الجارية. ووكيل الأمين العام السيد ضنبالا يتابع عددا من الأفكار الشيقة المتصلة بهذه المسألة. وأطلقت اللجنة الأوروبية عددا من المبادرات. وأعرف أن منظمة حلف شمال الأطلسي تنظر في اتخاذ بعض المبادرات. وسنعمل مع جميع هؤلاء الجهات في مسعى للاستفادة من هذا التفكير بالنسبة لمسألتنا المحددة هنا.

وأود أن أشير، بالمناسبة، إلى أننا علمنا أثناء اجتماعاتنا في كييف، أن ٤٠ في المائة من قوة العمل في أوكرانيا كانت تعمل في ١٩٨٩ في صناعة الأسلحة. وقد انخفضت هذه النسبة الآن إلى ٢٥ في المائة. وأعتقد أننا إذا نظرنا عن كثب إلى عدد من البلدان، لرأينا أن نسبة عالية جدا من الجهد الصناعي في تلك البلدان يكرس لصناعة الأسلحة - وهذه الأسلحة تذهب إلى أمكنة ما. وهي مسألة عميقة جدا وذات آثار هائلة يجب أن نوليها كامل اهتمامنا. ولقد بينت بوضوح شديد في التقرير الذي قدم إلى المجلس بأن حكومة أوكرانيا أصرت على أنها لا تنتهك الجزاءات. ولقد كنت أيضا كالبحار القديم في حث البلدان على تقديم المعلومات المتصلة بانتهاك الجزاءات، وإلى أن نحصل على معلومات مؤكدة في هذا

الصدد فإننا لا يمكننا أن ننتقل إلى مسألة ما ينبغي عمله بشأن منتهكي الجزاءات.

إن المسؤولية الأولى هي، بطبيعة الحال، مسؤولية الدول الأعضاء. وجميع الدول الأعضاء، عندما انضمت إلى هذه المنظمة، أقرت تشريعات، غالبا ما يطلق عليها "قانون المشاركة في الأمم المتحدة" أو شيء من هذا القبيل. وبموجب هذا التشريع يتعهد الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة بالالتزام بقرارات مجلس الأمن وإقرار تشريعات ملائمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ومن بين رسائلي المستمرة هي تذكير البلدان - وهذه مناسبة طيبة للقيام بذلك مرة أخرى، وأشكركم على إتاحة هذه المناسبة لي - بأن المسؤولية عن أعمال الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن تقع على عاتق الدول الأعضاء فرادى. ويفترض أن تكون لدى فرادى الدول الأعضاء هذه التشريعات أو الأنظمة أو المراسيم لكي تتمكن من القيام بذلك. وثانيا، يمكننا من خلال رئيس المجلس أو رئيس لجنة مجلس الأمن، أن نحث البلدان المخالفة على تحسين ممارساتها في هذا الصدد، وفي نهاية المطاف، يمكن أن نحرجها أمام المجلس. إلا أن المسؤولية الأساسية ينبغي أن تقع على الدول الأعضاء فرادى.

ليست لدى التزامات خطية تتعلق بالإعراب عن الاستعداد للتعاون مع الفريقين، ولكنني تلقيت التزامات شفوية جازمة ومؤيدة، لي فيها ملء الثقة من جانب جميع البلدان التي زرتها بأنها ستعمل بصورة وثيقة مع الفريقين وستوفر لنا ذلك النوع من المعلومات الذي ما برحنا نلتمسه.

وأشار السفير تورك إلى أن جميع أنظمة الجزاءات مختلفة. واتفق معه تماما. وأعتقد أن هناك بعض الدروس المستفادة. وذكر السفير ديجاميه وغيره أن هناك تشابكا واضحا مع تجارة الماس. والواقع، يحتمل وجود تشابك أكبر مع المجوهرات عموما. والواقع أن الجزاءات التي فرضت على اتحاد يونيتا سواء صممت بهذه الطريقة أم لا، هي ذلك النوع من الجزاءات المركزة التي ما فتئ الكثيرون منا يتحدثون عنها بوصفها الاتجاه الذي ينبغي أن يسلكه المجلس، بدلا من الجزاءات الواسعة، والشاملة والعامة التي تلحق أضرارا جانبية هائلة.

وأعتقد أن من الإنصاف القول إن الجزاءات التي فرضناها لم تلحق ضررا كبيرا بجيران أنغولا فقد تركزت بشكل كبير على غرض واحد. ولم تفرض بالشدة التي ينبغي أن تفرض بها، ونحن بصدد العمل على ذلك. إلا أنها تمثل ذلك النوع من الجزاءات الذي ما برحنا نتكلم عن التحرك نحوه، وأنني اتفق تماما مع السفير تورك بأننا في تطبيقنا لتلك الجزاءات ينبغي لنا أن نتوخى منتهى الحذر في تحديد الأولويات لتجنب إيذاء الضحايا، حتى لا نوزع جهودنا بالتساوي، أي بذل جهود كبيرة في مجالات يحتمل أن تدر عوائد ضئيلة جدا بينما نهمل مجالات يمكن فيها تحقيق عوائد على وجه السرعة.

بعد أن قلت ذلك، لا أعتقد أن بإمكاننا أن نهمل أي مجال. ولكن يجب أن يظل تحديد الأولويات ماثلا بقوة أمام أنظارنا؛ وهذه نيتي بالتأكيد. وفي هذا الصدد، لا أخفي اعتقادي بأننا، في حين أن علينا أن نتخذ إجراءات بشأن ما تحدثت عنه والمتعلق بالماس - وسنفعل ذلك - فإن من الممكن حرمان السيد سافيمبي من الأسلحة. ومن المؤكد أن القيام بذلك يقع في نطاق قدراتنا المشتركة نحن جميعا الذين نتحلق حول هذه الطاولة. وآمل أن يكون بإمكاننا القيام بذلك.

لا أعلم ما إذا كنت قد نسيت شيئا. وإذا كنت قد نسيت، آمل أن تتاح للأعضاء فرص عديدة لتذكيري بما نسيت.

مرة أخرى أود أن أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على ترتيبكم لعقد هذه الجلسة وعلى إتاحة هذه الفرصة لي لأدلي بدلوي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير فاولر، رئيس لجنة القرار ٨٦٤، على ما قدمه من توضيحات وردود، وعلى ملاحظاته الإضافية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠